العمل : المبالغ المسترجعة من مزوري الحماية الاجتماعية ستوزع للعاطلين

□ بغداد /يوسف الطائي

أكدت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أنها ستوزع المبالغ التي سيتم استردادها من المزورين في برنامج القروض الصغيرة، وبرنامج شبكة الحماية الاجتماعية، على العاطلين عن العمل الذين لم يستفيدوا من الإعانة، أو القروض بإقامة مشاريع حقيقية ومدرة للدخل.

وقال مصدر مسؤول في الوزارة لـ(المدى) أمس الأحد إن وزير العمل والشؤون الاجتماعية نصار الربيعي حث مدير عام دائرة العمل والتدريب المهني، ومسؤولي الأقسام والشعب في الدائرة على الكشف عن المشاريع الوهمية في برنامج القروض الصغيرة، لمنحها لعدد آخر من العاطلين عن العمل من الذين لم يستفيدوا من الإعانة، أو القروض بإقامة مشاريع حقيقية ومدرة للدخل. وأشار المصدر الى ان الوزير وخلال لقائه مدير عام دائرة الرعاية الاجتماعية أكد ضرورة تشكيل لجنة لاسترداد الأموال للطارئين على شبكة الحماية الاجتماعية في بغداد والمحافظات، وذلك للقضاء على أسماء غير المستحقين، لافتا إلى مدير عام الرعاية قدم شرحا مفصلا إلى الوزير عن عمل الدائرة الحالي وإيجاد الحلول للعوائق التي تعترض العمل. وتابع المصدر انه تم مناقشة فرق الرواتب بين الأرملة العاجزة المسجلة في دائرة الرعاية الاجتماعية والمسجلة في دائرة رعاية المرأة وجعله بصورة متساوية ومتكافئة، بالإضافة إلى النظر في تثبيت موظفي العقود على الملاك الدائم وذلك ضمن الأسبقية حيث تم تشكيل لجنة خصيصا لهذا الموضوع .

وأضاف المصدر انه تم اقتراح الاستفادة من المستفيدات في دور الأيتام والبالغات والراغبات بالعمل كمربيات أو مدبرات منازل بعد وضع قانون خاص يحمي المستفيدة، والاستفسار عن العائلة الراغبة للاستفادة من مدبرات منازل أو المربيات من اجل منع دخول المربيات الأجنبيات (العمالة الأجنبية) لما لها من تأثير كبير على الاقتصاد الوطني وكذلك إعطاء فرصة للاستفادة من العمالة الوطنية، موضحا أن هذا المقترح سوف يتم مناقشته ورفعه إلى مجلس الوزراء لخدمة هذه الشريحة.

وكان وزير العمل والشؤون الاجتماعية نصار الربيعي طالب المسؤولين في دائرة العمل والتدريب المهني ودائرة الرعاية الاجتماعية بتزويده بأنشطة الدائرة والإعمال المنجزة ونشاطاتها، وأعداد المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية المستمرين والموقوفين احترازيا وإنهاء موضوعهم، و التخصيصات المالية المقررة والأعداد التي يمكن شمولها.

كما طالب بتزويده بالأعداد التي يتم فحصهم يوميا من قبل لجان تشخيص العوق في المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية وان يكون سقف زمني لانجاز معاملات المواطنين الذين يرومون الحصول على إعانات شبكة الحماية الاجتماعية وتزويد الدائرة بموقف عن المعاملات غير المنجزة وأسبابها. ووجه الوزير بان يكون باج تعريفي لجميع الموظفين العاملين وضرورة محاسبة من لم يحمل الباج وخاصة الذين يكون عملهم مباشر مع المواطنين.

ذي قار قلقة من تصاعد معدلات التسول والفقر والبطالة

□ الناصرية / حسين العامل

البطالة بحاجة الى معالجة سريعة .. صورة من الارشيف

في الوقت الذي دعا فيه أمام جمعة الناصرية للحد من مظاهر التسول التي أخذت تستفحل وتتخذ أشكالا متعددة في محافظة ذي قار اعربت عدد من منظمات المجتمع المدني عن قلقها من ارتفاع معدلات البطالة والفقر بين أوساط الشباب ولا سيما الخريجين منهم في المحافظة المذكورة .

وحذر الشيخ محمد مهدي الناصري في خطبة صلاة الجمعة في مسجد الشيخ عباس وسط الناصرية من تزايد أعداد المتسولين في المحافظة قائلا :

"انه بات من الواضح الانتشار الكبير للمتسولين في الشوارع والتقاطعات، ويبدو إن الكثير منهم استمروا بهذه الحالة واعتبروها عملا لهم ، وهذا يعتبر تدمير للمجتمع وطاقاته".

ودعا إمام جمعة الناصرية الذي يشغل حاليا مقعد في البرلمان العراقي وبحسب ما نقلت عنه شبكة أخبار الناصرية الحكومة المحلية إلى وقفة جدية إزاء هذه الشريحة الاجتماعية وأوضح ذلك بالقول "إن الأمر يستدعي وقفة جدية من قبل مسؤولي المحافظة، وفرز المحتاجين منهم والسيئين، وإذا كان بينهم فقراء وأيتام فعلى الدولة والمجتمع البحث في كل الوسائل لمساعدتهم والقضاء على ظاهرة التسول بصور نهائية. محذرا في الوقت ذاته من امتهان بعض المجاميع للتسول والتورط بأعمال سرقة عبر التنقل بين المناطق والمدن الأخرى بصورة منظمة.

ويرد المراقبون انتشار ظاهرة التسول إلى عدة عوامل مختلفة من بينها ظاهرتي البطالة والفقر إذ تقدر معدلات الفقر في محافظة ذي قار بحسب تقرير نشرته وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية في نيسان الماضي بـ ٣٤٪ وهي أعلى من معدلات الفقر في عموم العراق بنحو ١١٪ حيث يبلغ معدل الفقر في عموم العراق وفق التقرير الذي اعده الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ٢٣٪. في حين تقدر بيانات رسمية أخرى معدلات البطالة في محافظة ذي قار بأكثر من ٣٠٪ بين شريحة الشباب.

وغالبا ما يشير المسؤولون المحليون وهم يتحدثون عن ارتفاع معدلات البطالة في محافظة ذي قار إلى عدم تناسب فرص التعيينات الحكومية المتاحة مع معدلات البطالة الآخذة بالتصاعد وتؤكد رئيسة لجنة التعيينات في مجلس محافظة ذي قار السيدة هالة عبد الغني شكر الشمري ذلك في تصريح صحفي نشر في عدد سابق من المدى.

وكان عدد من منظمات المجتمع المدني في محافظة ذي قار قد حذر في وقت سابق وخلال مشاركة هذه المنظمات بأعمال الطاولة الحوارية لمكافحة الفقر التي عقدت مؤخرا من ارتفاع معدلات الفقر في محافظة ذي قار ودعا إلى تأمين المزيد من فرص العمل للعاطلين وتوظيف برنامج البترو – دولار للحد من تفشي ظاهرة الفقر الآخذة بالاتساع.

واقر المشاركون في الطاولة الحوارية التي نظمتها منظمة تموز للتنمية الاجتماعية وحضرها عدد من ممثلي منظمات المجتمع المدني والعاملين في المؤسسات الإعلامية في ذي قار جملة من التوصيات التي من شأنها أن تقلص معدلات الفقر في المحافظة من بينها تأمين المزيد من فرص العمل للعاطلين مع مراعاة العدالة في توزيع تلك الفرص على الشرائح الفقيرة وتوظيف برنامج البترو – دولار في دعم القطاعات الحكومية المعنية بتقليص معدلات الفقر.

كما أكد المشاركون في أعمال الطاولة الحوارية التي حضرتها المدى على أهمية زيادة أعداد المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية في ذي قار مشددين في الوقت نفسه على ضرورة رفع رواتب الشرائح المشمولة ببرامج شبكة الحماية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية للمرأة مشيرين إلى عدم تناسب أعداد المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية والذين تقدر عدادهم بنحو ٥٥ ألف مستفيد مع حجم السكان المحليين الذين يعيشون تحت خط الفقر حيث تقدر أعدادهم بنحو ٦٥٠ ألف نسمة من أصل مليوني نسمه يسكنون محافظة ذي قار.

كما أوصى المشاركون في الطاولة الحوارية بدعم البطاقة التموينية والعمل على استقرار مفرداتها وانتظام توزيعها كونها تعد من أهم عوامل الاستقرار الاقتصادي للأسر العراقية الفقيرة وذات الدخل المحدود.

مشددين في الوقت ذاته على أهمية دعم القطاع الزراعي وتفعيل دوره في امتصاص البطالة وتوفير فرص العمل للعاطلين وذلك كون محافظة ذي قار تعد من المدن الزراعية، منوهين في ذات السياق إلى أهمية إعادة النظر برواتب صغار الموظفين الذين يعد الكثير منهم من الشرائح الاجتماعية التي تعيش تحت خط الفقر، لافتين إلى ما يواجه هذه الشريحة الاجتماعية من تحديات جدية تتمثل في ارتفاع أسعار المواد الأساسية وبدلات الإيجار التي أصبحت توازي وتفوق في بعض الأحيان ما يتقاضاه الموظف من الشريحة المذكورة.

وكانت محافظة ذي قار قد شهدت الشهر الماضي تظاهرة مطلبية شارك فيها العشرات من العاطلين عن العمل من خريجي المعاهد والجامعات طالبت مجلس محافظة ذي قار التدخل للحد من مظاهر المحسوبية والمحاصصة الحزبية في التعيينات وتأمين المزيد من فرص العمل للعاطلين.

الحالة الجوية

الطقس: مشمس
شروق الشمس: ٦:٥٩
درجة الحرارة العظمى: ١٧ مئوية
درجة الحرارة الصغرى: ٩ مئوية
الرطوبة النسبية: ٧٥%
الضغط الجوي: ١٠١٠
الرؤية: جيدة جدا

24 ساعة خارج بغداد

اختلاف الآراء بشأن مد أنبوب نفط يمر داخل مدينة بابل الأثرية

□ بابل /إقبال محمد

اختلفت الآراء في مجلس محافظة بابل بين موافق ومعارض لمد أنبوب نفط بين البصرة وبغداد يمر داخل مدينة بابل الأثرية.

وجاء ذلك خلال جلسة المجلس الأخيرة عندما عرض وفد من دوائر وزارة النفط المنفذة لأنبوب نقل المنتجات النفطية والذي يمر داخل المدينة الأثرية وبطول ٥□١كم وبقطر ١٤ عقدة ويضخ الأنبوب خلال ثمانية ساعات طاقة تستوعب ٢٠٠ سيارة حوضية.

وأكد الوفد أن هذا الأنبوب سيمر قرب الأنابيب التي أنشأت داخل المدينة الأثرية في وقت النظام السابق وطالب الوفد موافقة المجلس بمد الأنبوب وأكد ممثلي الوفد أن الدكتورة مريم عمران مديرية دائرة آثار بابل منعت مرور الأنبوب داخل المدينة لكونها مدينة أثرية ونحن نعمل لإدراجها ضمن لائحة التراث العالمي.

وبيّن عدد من أعضاء المجلس الموافقين أن هذا الموضوع يتعلق بلقمة الغذاء العراقي وهي نقل المنتجات النفطية وهذا المشروع سيوفر لنا كثيراً من المنتجات النفطية بسبب نقله عبر الأنبوب وبسرعة.

وقال عضو آخر أن الآثار أصبحت علينا نقمة كل العالم يستفاد من الآثار وعندما نريد أن نبني مدرسة أو شارع نصطدم بأنها منطقة أثرية وأكد عضو آخر أن هناك أنابيب ممدودة سابقاً داخل المدينة فما الضير من مد هذا الأنبوب.

في حين أشار منصور المانع رئيس لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار إلى أن بابل موقع أثري منذ آلاف السنين وليست ملك أحد ولا يستطيع المجلس أن يتصرف به لأنه ملك دائرة الآثار بحسب الدستور وأن النظام السابق كان لا يعترف بقيمة الآثار لذا مد الأنبوب داخله وهذا الموقع موقع أثري لا يستطيع مجلس المحافظة من دون دائرة الآثار أن يقوم بأي عمل حول الموضوع ويتجاوز الأنظمة والقوانين الخاص بالآثار، أن مجلس المحافظة محكوم بقوانين خاص به وأعضاؤه أيضا يخافون من سلطة القانون وان طرح المشكلة أمام المجلس ليس هو الحل كان المفروض على الجهة المنفذة للمشروع بأجراء دراسات وافية ومستوعبة لهذا المشروع حتى لا تدخل في إشكالات في تنفيذه مضيفاً أن هناك جهودا كثيرة لإدراج بابل ضمن التراث العالمي وهناك مبالغ كبيرة خصصت تبلغ مليونين وسبعمائة ألف دولار لعمل دراسات وتنقيب وترميم في مدينة بابل الأثرية وهناك عمل متواصل حول الموضوع من قبل المنظمات العالمية المتخصصة بالآثار. وبيّن أن المجلس أذا صوّت حول الموضوع سندخل في مشكلة كبيرة وأن دوائرنا نائمة لا تعرف التخطيط مشيراً أن موقع بابل تعمل عليه أربع لجان متخصصة لإعادة المدينة كمدينة أثرية وسياحية والأخوان في دوائر النفط يريدون من المجلس غطاء غير قانوني لعملهم.

وأشارت رئيسة اللجنة القانونية أحلام راشد الى أن تدخل المجلس في موضوع الآثار عمل خاطئ فقد نص الدستور وفي المادة ١١٠ منه أن الآثار هي ملك للعراقيين ولا يجوز التلاعب فيها من أي جهة إلا الجهة المختصة وأكدت أنه لا يجوز مدّ الأنبوب داخل المدينة لأنه مخالف للقانون وللدستور.

في حين أكد عدد من أعضاء المجلس أن مدّ الأنبوب الأول هو خطأ أرتكب في زمن النظام السابق والآن دائرة النفط تريد مد أنبوب آخر قربه هذا خطأ كبير وأشار عضو آخر أن بابل منطقة أثرية المفروض بدوائر النفط أن تكون لها دراسة وافية حول مد الأنبوب وأماكن مروره و الاستملاكات.

وأشار حسان محرج رئيس لجنة الخدمات أن هناك مشاكل كبيرة جداً حدثت في القاسم حيث أن الأنبوب يمر في العشرات من المحال السكنية وهذا سبب مشاكل كثيرة في هذه الناحية والمناطق الأخرى وإذا تم مد الأنبوب فسيكون هناك هدم لثلاثة مناطق في مدينة القاسم ويجب أن ينقل هذا الموضوع لمد الأنبوب لوزارة النفط لإجراء الحلول اللازمة حوله.

وقرر المجلس في نهاية دراسة الموضوع تأليف لجنة يشارك فيها المجلس والآثار والنفط على أن تراعي ما نصّ عليه الدستور العراقي والقوانين المرعية وتقدم الدراسة خلال أسبوع.

من جانب آخر أكد محافظ بابل في تصريح للمدى عدم موافقته على مد الأنبوب داخل مدينة بابل الأثرية لأنه يخالف التعليمات ويمكن لوزارة النفط أن تبحث عن مسار آخر لمد خطوطها النفطية داخل المحافظة.

جانب من مدينة بابل.. تصوير: ادهم يوسف

ملفات خاصة

مزارعو البصرة يحتجون على استيراد الطماطم من دول الجوار

□ البصرة / السومرية نيوز

تظاهر عدد من المزارعين في محافظة البصرة، أمس الأحد، أمام مقر الحكومة المحلية احتجاجاً على استمرار استيراد الطماطم من دول الجوار، متوعدين بمنع الشاحنات التي تنقل الطماطم الإيرانية والكويتية من الوصول إلى الأسواق المحلية، فيما أعربت مديرية الزراعة عن تضامنها معهم.

وقال مدير جمعية الكرامة الفلاحية خليل إسماعيل داغر إن "التظاهرة جاءت احتجاجاً على الاستمرار بسماح استيراد الطماطم خلال فصل الشتاء، ورغم قرار وزارة الزراعة والوعود التي قطعتها مسبقاً الحكومة المحلية بشأن حظر استيرادها، إلا أن المستورد منها يملئ أسواق البصرة"، مبيناً أن "أصحاب المزارع تكبدوا خسائر مالية فادحة بسبب استيراد الطماطم بكميات كبيرة".

واعتبر داغر أن "إيران والكويت تضاعفان في فصل الشتاء من ضخ كميات الطماطم التي تصدرانها للعراق، رغم علمهما بأن مزارع البصرة قادرة على تغطية الاستهلاك الوطني خلال الموسم الشتوي"، مشدداً على أن "المزارعين سيضطرون، في حال عدم استجابة الحكومة لمطلبهم، إلى تشكيل لجان من أعضاء الجمعيات الفلاحية، تتولى منع الشاحنات التي تنقل الطماطم المستوردة من إيران والكويت من الوصول إلى الأسواق المحلية".

من جانبه، أوضح المزارع سلمان فرهود الصالحي أن "التظاهرة التي نظمتها الجمعيات الفلاحية، تضمنت عرض بضعة أطنان من الطماطم، التي أوشكت على التلف، بعد أن فشلت محاولات تسويقها، وذلك لإطلاع المسؤولين على الخسائر التي نتكبدها"، موضحاً أن "صندوق الطماطم، الذي تبلغ كلفة إنتاجه ١٨ ألف دينار، يضطر المزارعون لبيعه بأقل من ثمانية آلاف، لأن الطماطم المستوردة تباع بأسعار رخيصة كونها مدعومة من الدول المصدرة لها".

وشدد الصالحي على أن "المزارعين يطالبون بوقف فوري لاستيراد الطماطم، لأنهم فقدوا القدرة على تسويق محصولهم"، معتبراً أن "قرارات حضر استيراد الطماطم في المواسم السابقة لم تطبق، لأن المستوردين تحايلوا على الإجراءات الأمنية في المنافذ الحدودية، بوضعهم صناديق الطماطم أسفل صناديق معبأة بأنواع أخرى من الفواكه"، بحسب قوله.

ودعا الصالحي الحكومة المحلية إلى "إبلاغ المزارعين بشكل مسبق قبل حلول الشتاء، في حال إذا كانت لا تريد منع استيراد الطماطم، حتى يتسنى لنا التخلي عن مهنة الزراعة ونحول أراضينا إلى مقالع للحصى ومعامل للطابوق".

من جهته، أعرب مدير مديرية الزراعة في البصرة عامر سلمان عن تضامنه مع المتظاهرين إن "العراق يتمتع باكتفاء ذاتي من محصول الطماطم على مدار السنة، ومزارع البصرة تغطي حاجة البلد بالكامل خلال فصل الشتاء، لكن عدم ضبط المنافذ الحدودية أدى إلى إغراق الأسواق بالطماطم المستوردة حتى في مواسم تسويقها محلياً"،

5 X 5

تظاهرة في واسط تطالب بإقالة المحافظ

□ واسط / مجلس المحافظة

خرجت في محافظة واسط تظاهرة حاشدة أمام مبنى مجلس المحافظة تطالب بإقالة محافظ واسط لطيف حمد طرفة، ورفع المتظاهرون شعارات تدعو إلى تحسين الواقع الخدمي واستمع مجلس محافظة واسط الى مطالب المتظاهرين التي دعت الى ضرورة تغيير المحافظ .

و أوضح نائب رئيس مجلس المحافظة مهدي علي جابر الموسوي حسب موقع مجلس محافظة واسط أمس الأحد أن المحافظة تعاني من واقع خدمي متردي مشيرا إلى أن مجلس محافظة واسط استجوب المحافظ لمدة ثلاثة أشهر وردت المحكمة الإدارية قرار المجلس كاشفا أن مجلس محافظة واسط سيقوم باستجواب المحافظ هذا اليوم (أمس) بسبب عدم صرفه ميزانية المحافظة البالغة مائة واثنين ونصف مليار دينار عراقي والتي لم يصرف منها إلا ١٧٪ فقط فضلا عن التقصير والإهمال المتعمدين في إدارة ملف المحافظة وعدم التعاون مع مجلس المحافظة لافتا إلى أن الاستجواب قدم به أعضاء مجلس المحافظة ماجد علي عسكر وعلي كريم وزينب رحيم.

وزير الهجرة يبحث مع البعثة الدنماركية آفاق التعاون

□ بغداد / المدى

التقى وزير الهجرة والمهجرين ديندار نجمان دوسكي نائب رئيس البعثة الدنماركية في العاصمة الاردنية عمان ، لمناقشة آفاق التعاون المشترك بين الجانبين ومشاريع الوزارة التي تسهم في حل مشاكل فئات العناية .وتطرق الجانبان الى ما تعرضت له الاسر المسيحية من هجمات ارهابية ادت الى نزوح البعض منها في الفترة الاخيرة .

واكد دوسكي "ان الحكومة الدنماركية ساهمت بشكل فعال في تقديم الدعم والاسناد للاسر النازحة والمهاجرة خلال السنوات الماضية". واضاف "أن الدولة العراقية حكومة وشعباً تقف الى جانب الاخوة المسيحيين لتقديم الدعم والإسناد لهم والعمل على عودتهم إلى الحياة الطبيعية كونهم جزءاً أساسياً من الشعب العراقي. وعلى الصعيد ذاته ، اكد الدكتور سلام الخفاجي وكيل الوزارة على ضرورة التعاون في مجالات الهجرة واللجوء ومتابعة حل المشاكل التي يتعرض لها العراقيون.

من جهته ، رحب توره كراروشي نائب رئيس البعثة الدبلوماسية في عمان بزيارة الوزير والوفد المرافق له معرباً عن استعداد بلاده للتعاون في مختلف المجالات.

أكثر من ١٢٨ ألف متبرع بالدم عام ٢٠١٠

□ بغداد / قيس عيدان

أعلن مدير عام دائرة العمليات الطبية والخدمات المتخصصة الدكتور جاسب لطيف بان المجموع الكلي للمتبرعين بالدم في المركز الوطني لنقل الدم خلال عام ٢٠١٠ ما يقارب ١٢٨٧٢٨ متبرعا منهم ٥٤٨٣٧ متبرعا طوعيا.

وأوضح في تصريح صحفي، أن عدد حملات التبرع بالدم خلال عام ٢٠١٠ بلغ ٨٢٣ حملة ، في بغداد وحدها ١٨٧٢٣ متبرعا داخل المركز الوطني لنقل الدم و٣٦٦٥٥ متبرعا من خلال حملات التبرع خارج المركز والتي تم تنظيمها في أماكن عدة من بغداد والمحلات وأبرزها حملات التبرع الكبرى في مدن الكاظمية والنجف وكربلاء والتي تم جمع كميات كبيرة من الدم ومشتقاته من الزائرين المتبرعين والذي ينم عن الشعور العالي بالمسؤولية لدى المواطن العراقي الذي يتدافع مسرعا للمشاركة فيها إذ بلغت نسبة التبرع ٥٦٪ وشملت أيضا مناطق الشعلة واليرموك ومدينة الصدر.

وبين جاسب بأنه تم إشراك العاملين في مصارف الدم خلال العام ٢٠١٠ بدورات تدريبية مختلفة.

افتتاح معمل للوحات تسجيل المركبات

□ كربلاء /علي العلاوي

دعا محافظ كربلاء آمال الدين الهر إلى ضرورة العمل الجاد من اجل تسهيل انجاز إجازات معاملات المواطنين وضرورة تقليص الروتين وفتح منافذ متعددة لتحقيق الهدف.

وأضاف الهر خلال افتتاحه لمعمل لوحات تسجيل السيارات وإجازات السوق في مقر مديرية مرور المدينة إن هذا المعمل يهدف إلى تسهيل مهمة أصحاب السيارات في الحصول على لوحات جديدة أو إجازات سوق وسنوية لمركباتهم المختلفة وعدم تأخيرها وإذا ما كان هناك ازدحام فان من الضروري العمل بوجبتين صباحية ومسائية.

وأضاف إننا ندعو دائرة المرور إلى تسهيل إجراءات انجاز معاملات المواطنين من إجازات السوق وتسجيل المركبات بأكبر عدد ممكن يوميا وفتح منافذ داخل المديرية من اجل استيعاب الزخم الحاصل من المواطنين الذين يراجعون المديرية لهذا الخصوص.

وذكر المحافظ إن التجربة الناجحة التي تم تطبيقها في مديرية جوازات المحافظة والتي قلصت الروتين الإداري والعمل وفق نظام الأسماء والمناطق وقال أنها تجربة تعطي دروساً لكل دوائر الدولة بضرورة عدم التهاون في انجاز معاملات المواطنين .

بناء مجمعات سكنية بقضاء شط العرب

□ البصرة / المركز الوطني

باشرت دائرة الإسكان في محافظة البصرة بالعمل في مشروع المجمعات السكنية بقضاء شط العرب شرق البصرة.

وقال مدير إسكان المحافظة المهندس حمد مكي، بحسب المركز الوطني للإعلام، أمس الأحد إن المشروع ينفذ على مساحة ٥٦ دونما، وبكلفة إنشاء تصل إلى ٥٨ مليار دينار، وبفترة انجاز لا تتعدى الثلاثين شهراً. وبين ان المشروع يشمل إنشاء ٤٨ بناية سكنية، وبواقع ٦٤٠ وحدة سكنية، إلى جانب انجاز ملحقات المشروع من شوارع ومدارس وحدائق وسوق عصري وغيرها.

وأضاف مكي أن البنايات السكنية ستتكون من أربع طبقات مقسمه لجناحين ، وتكون مساحة الوحدة السكنية فيها ١٥٠م٢ في القسم الأول، فيما تكون مساحة الوحدة السكنية في القسم الثاني ١٢٠م٢.

وأكد مدير إسكان البصرة على ضرورة انتقاء المواد الإنشائية ذات المناشئ العالمية لضمان جودة البناء، إلى جانب ضرورة بناء محطة لتحلية المياه لاستخدامها في أعمال الصب والبناء. وتابع أن محافظ البصرة قام بتشكيل لجنة برئاسته لوضع خطة توزيع للوحدات السكنية.